الأمم المتحدة S/PV.9120

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٢٠

الثلاثاء، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٢٢، الساعة ١٥/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد داي بنغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيدة موران
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	غابون	السيدة بوانغا أيوني
	غانا	السيد كوربيه
	فرنسا	السيدة غاسري
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد أوتشوا مارتينس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيدة كمبوج
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2022/632)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506.

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2022/632)

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/632، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين من السيدة ديكارلو وسعادة السيدة روشيرا كامبوج، الممثلة الدائمة للهند، بصفتها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم،سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لإطلاع مجلس الأمن على آخر التطورات في ليبيا.

منذ آخر جلسة عقدناها بشأن ليبيا، في ٢٥ تموز/يوليه (انظر S/PV.9098)، واصلت الأمم المتحدة العمل مع الأطراف الليبية الفاعلة على جميع المستويات لتسهيل التوصل إلى حل للمأزق السياسي. يعتريني قلق بالغ من احتمال أن تشكل حالة الجمود الحالية والتأخيرات المستمرة في تنفيذ العملية الانتخابية تهديداً متناميا للأمن في طرابلس وما حولها، وربما لجميع الليبيين. وقد تحقق ذلك التهديد قبل بضعة أيام، عندما أصبحت طرابلس مرة أخرى مسرحا للاشتباكات العنيفة بين الجماعات المسلحة التي تدعم السيد عبد الحميد دبيبة والسيد فتحي باشآغ، على الترتيب.

فقد اندلع القتال في الساعات الأولى من يوم ٢٧ آب/أغسطس، واشتد بسرعة وامتد إلى المناطق المأهولة بالسكان المدنيين في طرابلس. واشتمل على استخدام عشوائي للأسلحة المتوسطة والثقيلة، مما أضرّ بالمدنيين والبنية التحتية المدنية. ووفقاللسلطات الليبية، راح ضحية هذه الاشتباكات ما لا يقل عن ٤٢ شخصاً، بينهم أربعة مدنيين، فيما أصيب ١٥٩ شخصاً. وأفيد بتشريد خمسين أسرة فيما لحقت أضرار جسيمة بخمسة مرافق صحية. وتضرر مركزان لاحتجاز المهاجرين واللاجئين يضمان ما مجموعه ٥٦٠ شخصاً. ويبدو أن هذه محاولة أخرى من القوات الموالية لباشآغا لدخول العاصمة من الشرق. غير أنها منعت من ذلك على يد القوات الموالية للدبيبة في زليتن، الواقعة على بُعد حوالي ١٦٠ كيلومتراً شرق طرابلس، وأجبرت على التراجع عقب الاشتباكات. كما تم صد محاولات الجماعات المسلحة الأخرى الموالية لباشآغا من التقدم نحو العاصمة من الغرب والجنوب الغربي. وانحسر القتال في طرابلس وضواحيها في اليوم التالي رغم أن الحالة ظلت متوترة ومتقلبة. وساد هدوء هش في طرابلس منذ ذلك الحين. ومن غير الواضح كم من الوقت سيستمر هذا الهدوء. وقد تؤدي الهجمات الانتقامية من كلا الجانبين والنية المعلنة من قبل حكومة الوحدة الوطنية لاعتقال العناصر الموالية لباشآغا والمتورطة في القتال إلى اشتباكات مسلحة يمكن أن يتضرر منها مرة أخرى السكان المدنيون.

ويساورني قلق بالغ إزاء التقدم السياسي المحدود المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وما فتئت الأمم المتحدة تؤكد باستمرار أن إجراء الانتخابات لا يزال السبيل الوحيد للخروج من المأزق الحالي. وعلى الرغم من جهودنا المستمرة، لم يحرز أي تقدم في صياغة توافق في الآراء حول إطار دستوري للانتخابات. وأجرى رئيس مجلس

النواب، عقيلة صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري، عقب اجتماعهما في جنيف في حزيران/يونيه مزيداً من المناقشات في تركيا في ١ آب/أغسطس وفي مصر في ١٤ آب/أغسطس. بيد خلافاتهما ما زالت مستمرة، لا سيما بشأن شروط الترشح بالنسبة لمرشحي الرئاسة. وأحث الزعيمين على استكمال العمل الذي أنجزته اللجنة الدستورية المشتركة. فمن الأهمية بمكان التوصل إلى اتفاق بشأن إطار دستوري وجدول زمني للانتخابات يمكن الشعب الليبي من اختيار قادته.

لقد حدثت بعض التطورات الإيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأثني بصورة خاصة على الجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة العسكرية المشتركة (٥+٥) للحفاظ على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وتعزيزه. وتجدر الإشارة إلى أنه في ٢٧ آب/أغسطس، اتصل أعضاء وفد الشرق في اللجنة العسكرية المشتركة بنظرائهم في الغرب لطمأنتهم بأن الجيش الوطني الليبي لن يشارك في الاقتتال. وفي وقت سابق، في ٩ آب/أغسطس، اجتمعت اللجنة العسكرية المشتركة مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في سرت لتعزيز استعداد الآلية الليبية لمراقبة وقف إطلاق النار. وأحرزوا تقدما في تفعيل غرفة عمليات مشتركة في سرت ووضعوا أيضا الصيغة النهائية لطرائق انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة من ليبيا.

وفي تطور إيجابي آخر، صوتت الجمعية العامة للمحكمة العليا في ليبيا في ١٨ آب/أغسطس على إحياء الدائرة الدستورية للمحكمة، التي علقت أعمالها منذ عام ٢٠١٦. إن إعادة تفعيل هذه الدائرة يمكن أن يسهم في حل الخلافات حول شرعية القرارات التي تتخذها المؤسسات الليبية. كما شجعني التقدم المحرز بشأن المصالحة الوطنية، بما في ذلك جهود المجلس الرئاسي لتنفيذ رؤيته الاستراتيجية فيما يتعلق بتلك المسألة. وأؤكد مجدداً استعداد الأمم المتحدة لدعم الجهود الليبية لتحقيق المصالحة الوطنية وكذلك لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المزمع عقده بشأن المصالحة الوطنية في ليبيا في أقرب فرصة ممكنة.

وفيما يتعلق بالتطورات الاقتصادية، استؤنف إنتاج النفط في ١٧ تموز/يوليه. وبحلول نهاية تموز/يوليه، وصل الإنتاج إلى مستويات ما قبل الإغلاق عند ١,٢ مليون برميل يومياً. وأعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا مؤخراً عن خطط لزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط. ومع ذلك، يساورني القلق من أن تزايد السخط العام في المنطقة الجنوبية بسبب نقص الخدمات الأساسية وسوء الأحوال المعيشية قد يؤدي إلى إغلاق حقول النفط مرة أخرى في المنطقة. فقد أدى انفجار صهريج وقود في محيط الزاوية في ١ آب/أغسطس، والذي راح ضحيته ٢٥ شخصاً بالإضافة إلى إصابة العشرات، إلى اندلاع موجة من الاحتجاجات بسبب تهميش المجتمعات المحلية في الجنوب منذ فترة طويلة. وفي ٢١ آب/أغسطس، هدد عدد من الأعيان المحليين بتشكيل حكومة موازية في الجنوب إذا لم تتم تلبية مطالبهم باحترام حقوقهم في الخدمات الأساسية ومنحهم تمثيلاً أقوى في مؤسسات الدولة. إن الموارد الطبيعية في ليبيا ملك لجميع الليبيين، ويجب توزيع العائدات من صادرات النفط بشكل عادل ومنصف.

ويؤسفني أن أبلغكم بأن انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا لا تزال مصدر قلق كبير. ففي ٢٠ آب/أغسطس، طوقت مجموعات مسلحة تابعة للجيش الوطني الليبي بلدة قصر بوهادي، الواقعة على بعد ٢٥ كيلومترا جنوب سرت. وحُرم المدنيون من حريتهم في التنقل ومُنعوا من مغادرة مناطقهم وأُجبرت المستشفيات والمتاجر والمدارس ومحطات الوقود وغيرها من المرافق الأساسية على الإغلاق. وفي ٢٦ آب/أغسطس، انسحبت الأطراف العسكرية من البلدة، لكنها واصلت السيطرة على جميع التنقلات داخلها وخارجها. أحث الأطراف الفاعلة ذات الصلة على الرفع الفوري للقيود المستمرة المفروضة على سكان قصر بوهادي، وأحذّر من أن الوضع يمكن أن يتصاعد ليصل إلى نزاع بين المجتمعات المحلية.

واستمر تعرض الأفراد الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير بشكل سلمي للاختطاف والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي. ويتواصل العنف ضد الناشطات وكذلك اعتقالهن واحتجازهن بشكل

غير قانوني. وثمة قلق بالغ من حملات التشهير التي تستهدف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ولا سيما النساء، وتعمد إلى استخدام خطاب الكراهية والتحريض على العنف، ويجب أن تتوقف. ولا يزال المهاجرون واللاجئون يعانون من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. فوفقا لأحدث الإحصاءات، تم احتجاز ٦٦١ ٢ مهاجراً ولاجئاً بشكل تعسفي في مراكز احتجاز رسمية وتقييد وصول المساعدات الإنسانية. وتواصل الأمم المتحدة الدعوة إلى الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين تعسفيا وإلى مراعاة الأصول القانونية الواجبة في التعامل مع المتهمين بمخالفة القوانين الليبية.

ومن الأهمية بمكان أن تظل جميع الجهات الفاعلة الليبية محافظة على الهدوء في الميدان وأن تمتنع عن الخطابات والأفعال التصعيدية وأن تتخذ خطوات فورية لإنهاء الاستقطاب السياسي الذي يؤدي إلى أعمال العنف. وفي ضوء تدهور المناخ السياسي والأمني في طرابلس، يجب على الأمم المتحدة أن تواصل تقديم مساعيها الحميدة وجهود الوساطة وتعزيزها لمساعدة الجهات الفاعلة الليبية على كسر الجمود الحالي والسعي إلى تحقيق توافق في الآراء يمهد الطريق لإجراء الانتخابات. فالليبيون أنفسهم مسؤولون عن تحديد مستقبلهم. وينبغي لأي دعم تتلقاه الأطراف من داخل ليبيا أو خارجها أن يعمل على توحيدها، لا على تقسيمها. وقد قدم الأمين العام عددا من المقترحات لقيادة البعثة ومساعيه الحميدة. وأحث الجميع على دعم جهوده لمساعدة الليبيين على شق طريق نحو تحقيق السلام.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسفيرة كمبوج.

السيدة كمبوج (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للفقرة ٢٤ (هـ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. يغطي التقرير الفترة من ٢٧ أيار/مايو إلى ٣٠ آب/أغسطس من هذا العام، وهي الفترة التي اضطلعت خلالها اللجنة بعملها باستخدام إجراء الموافقة الصامتة بهدف تيسير تنفيذ تدابير الجزاءات. في البداية، وإذ أن هذا هو أول تقرير دوري أقدمه إلى مجلس الأمن، أود أن أقول إنني أتطلع إلى العمل مع جميع أعضاء اللجنة فيما تبقى من فترة عضويتنا في مجلس الأمن.

ففي ١٣ تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٦٤٤ (٢٠٢٢) الذي مدد بموجبه التدابير المحددة زمنيا الرامية إلى منع صادرات النفط غير المشروعة من ليبيا، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، حتى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣. وتظل تدابير حظر توريد الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول سارية المفعول وغير محددة زمنيا. وكذلك مدد المجلس ولاية فريق الخبراء المعني بليبيا حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣. وفي ١٢ آب/أغسطس، عين الأمين العام ستة أفراد للعمل في الفريق.

ويذكر أعضاء المجلس أنه في الإحاطة التي قدمها الرئيس السابق (انظر S/PV.9047)، أبلغ سلفي المجلس بأن اللجنة تنظر في التوصيات الواردة في التقرير النهائي للفريق في إطار ولايته السابقة. وقد وافقت اللجنة على اتخاذ إجراء بشأن التوصيات الثلاث الموجهة إليها، علاوة على توصية موجهة إلى جميع الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بتنفيذ حظر الأسلحة، تلقت اللجنة تقريرين عن محاولات تفتيش وتقريرين عن تفتيش السفن من قبل عملية إيريني المتوسطية التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي. وأدت إحدى عمليات التفتيش إلى ضبط بضائع، وتتوقع اللجنة تقديم تقرير ثان يتضمن جميع التفاصيل ذات الصلة بعد تقديم التقرير الأولي. وقد أعرب أعضاء اللجنة عن آراء متباينة بشأن مصادرة البضاعة. وفيما يتعلق بهذا التفتيش بالذات، تلقت اللجنة كذلك رسالة من فريق الخبراء بشأن الشحنة.

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، لم تتخذ اللجنة أي قرار سلبي بشأن إخطار الإعفاء الذي قدمته مملكة البحرين محتجة بالفقرة ١٩ (أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وفيما يتعلق بالإخطارات التي قدمتها المملكة المتحدة، التي تحتج أيضا بالفقرة ١٩(أ)، أشارت اللجنة إلى موقفها السابق بشأن المسألة وهو أن اللجنة قد وافقت على الإخطار. ولم تتخذ اللجنة أي قرار سلبي فيما يتعلق بحالة أخرى قدمتها المملكة المتحدة،

محتجة كذلك بالفقرة ١٩ (أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وتلقت اللجنة إخطارين إضافيين من البحرين يحتجان بالفقرة ٢١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وأقرت اللجنة بتلقيها أحد هذين الإخطارين، ويجري النظر في الرد على الإخطار الثاني.

وتلقت اللجنة رسالة من ليبيا بشأن المسائل المتصلة بالمؤسسة الليبية للاستثمار، وهي كيان مدرج في القائمة، ردت عليها اللجنة. ووفقا لتوصيتين وافقت عليهما اللجنة من تقارير الفريق الخمسة، يعتزم الرئيس عقد مشاورات غير رسمية لمناقشة المسائل المتصلة بتجميد الأصول. وفيما يتعلق بتدبير حظر السفر، مددت اللجنة للمرة الثالثة طلب الإعفاء لمدة ستة أشهر الممنوح لأغراض إنسانية لثلاثة أفراد مدرجين في قائمة اللجنة: السيدة صفية فركاش البرعصي والسيدة عائشة القذافي والسيد محمد القذافي. وتلقت اللجنة إخطارا بالسفر من السيدة عائشة القذافي بموجب الإعفاء المذكور أعلاه للسفر إلى إيطاليا. ووفقا للتوصية المتعلقة بحظر السفر التي وافقت عليها اللجنة من التقرير النهائي للفريق، ستنظر اللجنة في رسالة موجهة إلى إيطاليا فيما يتعلق بالسفر تذكر بشرط إخطار بلد المقصد. وفي وقت سابق، تلقت اللجنة رسالة من مصر تؤكد سفر السيدة صفية فركاش البرعصي من مصر إلى عمان وعودتها. وقد قدم الشخص المدرج اسمه في القائمة إخطارا أوليا بذلك السفر وأبلغ سلفي المجلس به (انظر S/PV.9047).

وفيما يتعلق بقائمة الجزاءات، تلقت اللجنة رسالة سابعة من مركز التنسيق المعني برفع الأسماء من القائمة المنشأ عملا بالقرار ١٧٣٠ (٢٠٠٦)، فيما يتعلق بطلب رفع اسم فرد مدرج في القائمة. ولا تزال عملية مركز التنسيق جارية. ووفقا للتوصية التي وافقت عليها اللجنة من التقرير النهائي للفريق، أدخلت اللجنة تحديثا علي قيد قائم في قائمة جزاءاتها وأصدرت بيانا صحفيا ومذكرة شفوية بذلك إلى جميع الدول الأعضاء.

وأخيرا، ردت اللجنة على رسالة من إيطاليا تطرقت إلى الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها فريق الخبراء.

فالمسؤولية الرئيسية عن تنفيذ تدابير الجزاءات تقع على عاتق الدول الأعضاء. واللجنة ملتزمة بتيسير تنفيذ تلك التدابير وتسعى إلى الإسهام في تعزيز السلام والاستقرار في ليبيا.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السفيرة كمبوج على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): أهنئكم في البداية على حسن إدارتكم أعمال المجلس لهذا الشهر. كما أشكر السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها وأرحب بالزميلة سعادة سفيرة الهند، روشيرا كمبوج، لانضمامها أيضا، وأشكرها على إحاطتها اليوم. في البداية نشكركم أيضا على الاستجابة لطلبنا لنكون أول المتحدثين في هذه الجلسة، نظرا للظروف الاستثنائية التي يمر بها بلدي. ورغم ذلك سأحاول الاختصار، لأننا بصراحة مللنا تكرار نفس البيانات والتصريحات. والأهم لنا اليوم ولمعظم أبناء الشعب الليبي هو الاستماع إليكم وما سيقال في هذا المجلس وما ستفعلون بعد سلسلة الأحداث المأساوية الأخيرة.

من جانبنا، ليس هناك أي شيء إيجابي يمكن أن نتحدث عنه اليوم، منذ آخر إحاطة الشهر الماضي (انظر S/PV.٩٠٩٨). بل وكما تابعتم، عشنا نفس الانسداد السياسي والتوتر الأمني والعسكري واستمرت، بل وزادت، معاناة الليبيين الإنسانية. فماذا عساني أخبركم عن أحداث هذا الشهر؟ أطفال يموتون جراء لدغ العقارب بسبب عدم وجود الدواء؛ عائلات ليبيه تفقد حياتها راكبة قوارب الموت المتجهة إلى أوروبا؛ الكشف عن المزيد من المقابر الجماعية في ترهونة؛ استمرار أزمة الطاقة وشح الوقود، بالأخص في الجنوب، ما تسبب في كارثة إنسانية وانفجار صهريج أدى إلى مقتل أكثر من ٢٠ شخصا وجرح ٨٠، والأحداث تتوالى. كل هذا حتى وصلنا إلى المأساة الأخيرة الدموية في طرابلس منذ يومين.

أحداث لم تكن مفاجئة لنا، بل حذرنا منها في عدة مناسبات، سواء خلال إحاطاتنا السابقة أو لقاءاتنا بكم. لأننا حذرنا من تبعات الانسداد والفراغ والجمود السياسي. طرابلس أيها السيدات والسادة

اليوم جريحة وفي حداد وألم، فما شهدناه من أحداث مؤسفة في قلب العاصمة وضواحيها أودت بحياة ٣٢ شخصا وجرح ١٦٠ شخصا في أقل من ٢٤ ساعة، أكثرهم من المدنيين الأبرياء، أحداث لم تكن الأولى ونخشى أنها لن تكو ن الأخيرة، والتي لا يمكن فصلها عن الانقسام السياسي الحالي والتوتر المتصاعد. هذه الأحداث خطفت أرواح مدنيين أبرياء لاذنب لهم ولا علاقة لهم بما يدو ر من صراع، قُتلوا في لحظة وهم يعتقدون أنهم آمنين داخل بيوتهم.

لذا طلبنا الحديث أو لا، لنقدم لكم تساؤلات المواطن الليبي ولنستمع اليكم اليوم وماذا ستقولون لأسر الضحايا، ماذا ستقولون لأسرة الشاب مصطفى بركة وماذا ستقولون لأسرة حنان الصغيّر وماذا ستقولون لأسرة الدكتور حسين الككلي وبالمناسبة هو قريبي وقد فقد حياته أمام أطفاله وزوجته داخل بيته؟ هم الآن يستمعون إليكم – فهل ستعيدون عبارات الاستنكار والإدانة! أم سيتحرك المجلس لتحمل مسؤولياته التي من المفترض أن يقوم بها لحفظ السلم والأمن الدوليين وما يقال عن حماية المدنيين ؟ أقو ل ذلك للمفارقة التي أجمع عليها الكثير من الليبيين هذه الأيام وتساءلوا: ما هو موقف مجلس الأمن المتناقض من مفهوم حماية المدنيين ؟ عندما نقار ن ما حدث في ٢٠١١، وما تبع ذلك من أحداث متوالية في معظم مناطق ليبيا وآخرها منذ يومين في طرابلس! نحن لا نطلب منكم التدخل من جديد لأن الكثير متدخلين أساسا وكما نقو ل "لا يلدغ المرء من جحر مرتين" ...كل ما نريد الآن جدية في تنفيذ القرارات الصادرة عنكم وعدم الكيل بمكيالين.

وفي هذا الإطار أطلب منكم، السيد الرئيس، والسيدات والسادة، أن نقف جميعا دقيقة صمت وحداد على أرواح الليبيين الأبرياء الذين فقدوا حياتهم منذ ٢٠١١ حتى يومنا هذا، لا ذنب لهم في ما يحدث. وهذه مسؤولية أخلاقية بسيطة من طرفنا. اسمحوا لي أن نقف دقيقة صمت.

إن الضحايا اليوم لا يهمهم سماع التحليلات والتبريرات، ولا من على خطأ ومن على صواب، ومن هاجم ومن دافع، ولا من الشرعي ومن غير الشرعي. الضحايا يعلمون جيدا أن ما حدث مسؤول عنه الذي يريد فرض السلطة بالقوة والمتشبث بها دو ن حق. الضحايا يعلمون أن ما حدث مسؤول عن الصراع المسلح على النفوذ ومن حمل السلاح خارج سلطة الدولة، وما يهم آهالي الضحايا اليوم فقط حقهم في محاسبة ومعاقبة من تسبب في مأساتهم – محليا ودوليا ومنذ ٢٠١١ حتى اليوم...لا شك أنه سيأتي يوم لكشف الحقيقة ومحاسبة من أجرم في حق الليبيين لأن هذه الجرائم لن تسقط بالتقادم، فهل ستساهمون في التحقيق في ملابسات ما حدث وكشف المتورطين؟

اليوم سأضع أمامكم بعض التساؤلات التي تدو ر في أذهان الليبيين لأسباب ما وصلنا اليه اليوم، وهي للذكر وليس الحصر، ونتمنى من أعضاء المجلس الاجابة عليها لاحقا.

أولاً، لماذا فشلت الانتخابات؟ أحد أهم الأسباب فيما حدث ويحدث هو فشل الاستحقاق الانتخابي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ الماضي لأن ذلك الفشل لم يكن لأسباب محلية فقط بل هناك بعض الدو ل التي تعمدت افشالها، مما تسبب في الاحباط ويأس البعض في ايجاد أي حل، كما فتح الباب لتقديم مبادرات عديدة لملء الفراغ، وحتى إن حسنت النوايا فكثير من هذه المبادرات كانت متناقضة أو غير توافقية.

فلماذا لم يكن هناك أي ردة فعل حقيقية من المجتمع الدولي ومجلس الأمن تجاه من أفشل الانتخابات رغم سيل القرارات الصادرة والتي تهدد المعرقلين للعملية السياسية محليا ودوليا، المواطن يسأل ؟

ثانياً ، عدم التو افق حو ل القاعدة الدستورية. إن تعثر محادثات جنيف الأخيرة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة للتوافق على قاعدة دستورية لإجراء الانتخابات وتجميد بعثة الأمم المتحدة لعملها بعد ذلك مباشرة بسبب غياب المبعوث الخاص لقيادة المحادثات أعطى اشارة خاطئة للبعض بأن الحل السياسي السلمي انتهى، وفتح المجال للتحشيد العسكري والتفكير في استخدام القوة لفرض أمر واقع جديد، كما وضع هذا الجمود أطرافا سياسية أخرى في حيرة، فلم يتم دعم أي من الحلو ل والمبادرات الوطنية، لأن مجلس الأمن يطالب الليبيين الالتزام بالرعاية الأممية للحل، وهو نفسه من عجز في التوافق لمدة تسعة أشهر على تعيين مبعوث جديد يرعى هذا الحل.

وعن تعيين المبعوث الجديد، من المجحف تحميل الليبيين مسؤولية ذلك، لأن الجميع يعلم فراغ هذا المنصب كان بسبب انقسام هذا المجلس، ثم قُدم منذ أسابيع قليلة إسمان من أفريقيا بشكل رسمي، ولم يكونا محل توافق للأسف، لذا نطالب الأمين العام سرعة حسم هذا الأمر والوصول للحد الأدنى من التوافق، واستباق التشاو ر مع الليبيين لضمان نجاح عمل هذا الوسيط.

وبهذه المناسبة نعيد تأكيد دعم ليبيا للدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن وللاتحاد الأفريقي وذلك لجهودهم المشتركة لحل هذه المشكلة لأن ليبيا مؤمنة بالدو ر المهم والفاعل الذي يمكن أن تقدمه أفريقيا في محنتنا، ولأن لا أحد ينكر أيضا دو ر ليبيا تجاه القارة وقضاياها، ومن هنا نجدد تأييدنا للموقف الموحد للمجموعة الأفريقية في المجلس وما يصدر عنها من بيانات عن الوضع في ليبيا

ثالث التساؤلات عن التدخلات الخارجية، إلى متى تستمر التدخلات الخارجية المباشرة وغير المباشرة، والتواجد الأجنبي على الأرض، واصرار بعض الدو ل على أن تكو ن وصية وصاحبة اليد العليا والمرجعية الرئيسية في أي موضوع يخص الأزمة الراهنة سواء كان سياسيا أو اقتصاديا، وبالطبع هذا موضوع قديم جديد.. المواطن يسأل ما موقفكم من ذلك ؟ تصوروا مثلا في ظل ما تتعرض له ليبيا هذه الأيام من تفاقم للأزمة لا زالت هناك دو ل تحاول استغلال الموقف ووضع يدها على الأصول الليبية المجمدة الخاصة بالمؤسسة الليبية للاستثمار وحجزها في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن. وقد أرسلنا لكم مذكرات تفصيلية بهذا الخصوص.

لذا؛ فإننا نطالب وبشكل عاجل مجلس الأمن ولجنة الجزاءات بالعمل على الايفاء بالتزاماتهم ووعودهم ونحملهم المسؤولية لمنع العبث بمقدرات الشعب الليبي.

رابع التساؤلات وآخرها: تدفق السلاح. إن انتشار السلاح وتدفقه حتى اليوم وانتشار المليشيات والمجموعات المسلحة الخارجة عن سلطة الدولة في معظم أنحاء البلد وعدم احتكار الدولة للسلاح، من أهم الأسباب التي ساهمت وتساهم في افشال جميع محاولات فرض الاستقرار وبناء الدولة. ومع ذلك يقف مجلسكم عاجزا عن ايقافها – فما هو الحل؟ المواطن يسأل.

في الختام، نعيد ونكر ر أن جميع التجارب أثبتت أنه لا حل عسكري للأزمة الليبية

وقد ولى عهد الانقلابات وأن المشكلة سياسية وليست قانونية. ورغم سواد المشهد اليوم، ربما يكون هناك فرصة أخيرة وبصيص من الأمل، وذلك بكسر هذا الجمود وبإرجاع الشرعية للشعب. لذا نطالب الأمم المتحدة فورا بدعم كافة الجهود لإيجاد تسوية سياسية شاملة بقيادة وملكية ليبية حقيقية، وليس حلول سياسية شكلية هشة كما في السابق، يجب العمل على إيجاد أرضية توافقية غير اقصائية، ودعوة مجلس النواب والدولة للتوافق على القاعدة الدستورية، وإعداد جدول زمني واضح حتى نذهب إلى الانتخابات العامة في أقرب وقت ممكن،

وهنا يكون دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعم عملية انتخابية شفافة ونزيهة وضمان قبول النتائج، وبذلك تتم الاستجابة لطلب الشعب الليبي بإنهاء جميع الأجسام السياسية الحالية والمراحل الانتقالية، وبالتوازي مع ما سبق نطالب المجتمع الدولي أيضا دعم جهود المجلس الرئاسي والاتحاد الأفريقي بعد اتفاقهما الأخير لإنجاح مشروع المصالحة الوطنية، ولعلنا بذلك ننهي أزمة الشرعيات ودوامة الصراع الحالي.

باختصار لا يمكن أن نتوقع أي نتائج مختلفة، إن كنا نستخدم نفس الأدوات، كما أنه لا يمكن أن يشفى المريض، إن كان يستخدم نفس الدواء لعدة مرات وأثبت فشله.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها، وأن أشكر السيد رايسيدون زينينغا وفريقه في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على عملهم المتواصل في ظل ظروف صعبة. كما أشكر السفيرة كامبوج

على إحاطتها بشأن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. وأرحب أيضا بمشاركة ممثل ليبيا في جلستنا اليوم.

سأتطرق إلى ثلاث نقاط. أولا، تدين المملكة المتحدة العنف الذي ارتكبته الجماعات المسلحة في طرابلس يومي ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس. واستخدام العنف من جانب الجماعات المسلحة، سواء للسيطرة على الأراضي أو الموارد المحلية، أو لإنهاء الجمود السياسي، أمر غير مقبول. وكما سمعنا من فورنا، لم تسفر أعمال الجماعات المسلحة في عطلة نهاية هذا الأسبوع إلا عن وقوع إصابات بين المدنيين الأبرياء وتدمير الهياكل الأساسية المدنية. ونتقدم بتعازينا إلى الضحايا وأسرهم.

هذا العنف ناتج عن وجود حكومات موازية واختلاس موارد الدولة. يجب على الأطراف الليبية والمجتمع الدولي الاعتراف بأنه لا يوجد حل عسكري لأزمة الشرعية في ليبيا. وبدلا من ذلك، يجب على جميع الأطراف الليبية الانخراط بشكل بناء في عملية سياسية ترعاها الأمم المتحدة بدعم من المجتمع الدولي الأوسع للاتفاق على مسار نحو انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع في أقرب وقت ممكن.

ويجب علينا أيضا أن نكفل إدارة موارد الشعب الليبي بطريقة شفافة ومسؤولة وخاضعة للمساءلة. ويجب إعطاء رغبات الشعب الليبي الأولوية على المصالح الذاتية الضيقة.

وأشجع جميع أعضاء المجلس على الموافقة على تعيين ممثل خاص للأمين العام فورا. لا يؤدي تزايد التوتر والعنف إلا إلى توضيح الحاجة إلى التعيين العاجل لممثل خاص للأمين العام لقيادة جهود الوساطة. وأدعو مجلس الأمن إلى الوقوف على أهبة الاستعداد لدعم الممثل الخاص في تنفيذ عملية سياسية جامعة وشاملة.

أخيرا، في الأسابيع الأخيرة، واجه عدد من البعثات الدبلوماسية قيودا على حركتها داخل ليبيا. يجب على السلطات الليبية أن تسمح بحرية التنقل والسفر الكاملة داخل الإقليم، وفقا لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. ونشدد أيضا على أهمية السماح للأفراد والمنظمات المشاركة في أنشطة نيابة عن السفارات بالحرية التي يحتاجون إليها للاضطلاع بعملهم.

وتؤكد المملكة المتحدة من جديد استعدادها للعمل مع أصحاب المصلحة الليبيين والممثل الخاص القادم للأمين العام وجميع الشركاء الدوليين للعمل من أجل ليبيا يسودها الاستقرار والسلام والازدهار.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. كما أشكر الممثلة الدائمة للهند على إحاطتها بوصفها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

تشعر النرويج بالحزن إزاء الخسائر في الأرواح الناجمة عن الاشتباكات في طرابلس وحولها في عطلة نهاية الأسبوع الماضي. ونتشاطر القلق البالغ الذي أعرب عنه الأمين العام ووكيلة الأمين العام ديكارلو إزاء التطورات في ليبيا. يجب على القادة السياسيين والعسكريين في البلد أن يضعوا مصالح الشعب الليبي في المقام الأول وأن يضعوا حدا للقتال.

تنضم النرويج إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في الدعوة إلى وقف فوري للأعمال العدائية في طرابلس وحولها. ونحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس، والإسهام في خفض التصعيد والعودة إلى طاولة المفاوضات.

ونذكر جميع الأطراف بضرورة حماية السكان المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. ومما يبعث على القلق البالغ ما أفيد عنه من قصف المستشفيات والمراكز الطبية. ويجب السماح لفرق الإسعاف والعاملين الطبيين بالوصول من دون عوائق.

تبين الجولة الأخيرة من القتال مرة أخرى أن هذا النزاع لا يمكن حله بالوسائل العسكرية. الحل السياسي في ليبيا هو السبيل الوحيد للمضي قدما. لقد أوضح الشعب الليبي أنه يريد الانتخابات، لا العنف والنزاع.

ويجب على القادة الليبيين مضاعفة جهودهم للاتفاق على إطار دستوري للانتخابات وإيجاد حلول سلمية. ونرحب بالاجتماع الذي عقد

بين اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في سرت في وقت سابق من هذا الشهر، حيث نوقشت مراقبة وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة من ليبيا. من الضروري أن يمضي الانسحاب قدما وأن تتخذ التدابير اللازمة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وندعو أيضا إلى تعزيز الجهود الرامية إلى توحيد القوات المسلحة.

إن إنهاء الحصار النفطي تطور إيجابي. يجب أن تعود عائدات إنتاج النفط الليبي بالنفع على جميع الليبيين ولا ينبغي أن تكون رهينة للتنافس السياسي. وندعو جميع الجهات الفاعلة في ليبيا إلى احترام استقلال المؤسسات الاقتصادية والمالية مثل المؤسسة الوطنية للنفط ومصرف ليبيا المركزي.

في الختام، أود أن أشكر ستيفاني ويليامز على جهودها كمستشارة خاصة، وأن أكرر مرة أخرى أهمية تعيين ممثل خاص جديد للأمين العام في ليبيا. تحتاج بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى قيادة مستقرة ويمكن التنبؤ بها لكي تواصل الاضطلاع بمهمتها في البلد. وقد أظهرت الأيام الأخيرة الحاجة الملحة إلى القيام بذلك.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. وأشكر الممثلة الدائمة للهند على إحاطتها. وأرحب أيضا بالوفد الليبي في جلسة اليوم؛ وقد استمعنا بعناية إلى الإحاطة التي قدمها الممثل الدائم لليبيا.

أود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن قلقنا الشديد إزاء العنف المثير للانزعاج الذي شهدناه في الأيام الأخيرة في طرابلس، والذي أسفر عن سقوط العديد من الضحايا المدنيين. وندعو جميع الأطراف إلى تخفيف حدة التوترات وحماية المدنيين في جميع الأوقات.

في جلستنا الأخيرة بشأن موضوع اليوم (انظر S/PV.9098)، أعرب الوفد الليبي عن عدة شواغل بشأن الطريقة التي يعالج بها مجلس الأمن الحالة في ليبيا. وإذ يسلم المجلس بأهمية الحوار الذي يقوده الليبيون ويملكون زمامه بالنسبة لحاضر ليبيا ومستقبلها، يجب أن نستمع إلى شواغل الأطراف الليبية.

تلاحظ البرازيل الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة في هذا الصدد، استنادا إلى موافقة الدولة وبالشراكة مع السلطات المحلية. إن لجنة بناء السلام مناسبة تماما لمساعدة البلدان في تحديد وتنفيذ أولوياتها الوطنية لبناء السلام، وللكثير منها صلة بالحفاظ على السلام والاستقرار في ليبيا.

فالقرار ٢٦٤٧ (٢٠٢٢)، على سبيل المثال، الذي اتخذه المجلس في الشهر الماضي، يؤكد صراحة على أهمية بناء المؤسسات، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإشراك الأطراف الليبية في تلك المسائل مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة دعما لبناء السلام.

وعلى الرغم من الانقسامات السياسية في ليبيا، حافظت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، رغم أنها تعمل في إطار ترتيب قيادي محفوف بالمخاطر، على مشاركتها مع السلطات المحلية، بما في ذلك في القطاع الاقتصادي والأمني والسياسي، بهدف توحيد المؤسسات من كلا الجانبين. وبينما نحاول ترجمة الشعار الذي تقوده ليبيا ويملك زمامه الليبيون إلى حقيقة واقعة، يجب أن نضع في اعتبارنا أن ما يتخذه المجلس من إجراءات فيما يتعلق بالبلد ينبغي أن يسترشد بالأولويات الليبية. ولعل تعيين قيادة البعثة إحدى الحالات التي لا يمكن فيها تجاهل الآراء داخل ليبيا، لأسباب من بينها أن من سيتقلد المنصب يجب أن ينال ثقة جميع الأطراف. والأهم من ذلك، يجب على البعثة أن تواصل تعزيز الأرضية السياسية المشتركة بين الحكومتين المتنافستين حتى يتسنى لهما الاتفاق على أساس دستوري ومعايير الأهلية التي ستسمح بإجراء الانتخابات الليبية التي طال تأجيلها.

لقد استمعنا إلى نداءات من داخل المجلس تدعو لاستمرار ليبيا في إنتاج النفط وتصديره، على خلفية الخلافات السياسية حول إدارة الموارد الطبيعية وعائداتها، فضلا عن التهديدات بتعطيل الإمدادات. وفي ظل غياب سياسة حكومية موحدة بشأن هذه المسألة، ينبغي أن تستند معايير إدارة الموارد الطبيعية، كنتيجة طبيعية للسيادة الليبية، إلى الحفاظ على البيئة المحلية لصالح تحقيق التنمية الوطنية ورفاه

جميع الليبيين، بدلا من الاستجابة للمصالح والضغوط التي يحركها الأجانب. وينطبق الشيء نفسه على الأصول الليبية المجمدة في الخارج. وتود البرازيل أن تشير في هذا الصدد إلى الاستنتاجات التي خلص إليها فريق الخبراء الذي يساعد المجلس في تنفيذ القرارات ذات الصلة. وكان أحد الاستنتاجات هو أن الإدارة الفعلية للأصول المجمدة الليبية لا تتماشى مع الفقرة ١٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). بيد أن المجلس لم يتمكن من تقويم هذا الوضع.

وأخيرا، يشير وفد بلدي إلى أن إذن المجلس بتنفيذ الدول الأعضاء لحظر الأسلحة المفروض على ليبيا لا يزال مثيرا للجدل. ونشدد مرة أخرى على أهمية الاحترام الكامل لحظر الأسلحة وتنفيذه وفقا للشروط المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولا بد أن يتحد المجلس في دعوته الأطراف الليبية إلى تنحية خلافاتها جانبا والمضي قدما في عملية سياسية يقودها الليبيون ويملكون زمامها حقا.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفيرة روشيرا كامبوج، رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على إحاطتيهما.

يساورنا قلق بالغ إزاء التطورات الأخيرة في ليبيا. فالخلافات المتشابكة التي طال أمدها بين الأطراف المتنازعة، التي تطورت نتيجة للجمود السياسي الداخلي، قد وصلت بالبلد إلى عهد جديد من وجود سلطات مزدوجة متنافسة وحالة كارثية تتسم بزعزعة الاستقرار. لقد عصفت بليبيا في البداية موجة من الاحتجاجات الشعبية التي طالب فيها الشعب الحكومة بإيجاد حل للمهام العاجلة المتمثلة في توحيد هياكل الدولة وكفالة الأمن وتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية. أما الاشتباكات المسلحة التي وقعت في طرابلس خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي – والتي شملت استخدام الأسلحة الثقيلة، من بين أمور أخرى – فهي تتويج محزن لتلك العملية. لقد استخدمت المدينة مرارا وتكرارا كساحة للجماعات المسلحة لتسوية خلافاتها، لكن حجم المأساة الحالية لم يسبق له مثيل في العامين الماضيين. ونتيجة للقتال، قتل عشرات الأشخاص وجرح المئات. ورغم أن الحالة قد استقرت قليلا، فقد تحدث دوامة أخرى من العنف في أي لحظة.

إن أي خطوات تؤدي إلى مزيد من التصعيد في الجماهيرية السابقة مرفوضة رفضا قاطعا. وندعو القادة الليبيين إلى العودة إلى الحوار ونحذرهم من استخدام العنف لتحقيق أهدافهم التي لن تحقق لهم أي نتيجة ولن تسهم إلا في تعميق الانقسامات في البلد. ولن يساعد القضية احتدام تبادل الاتهامات ومحاولات معاقبة المعارضين بعد وقوع الحدث.

ونود الإشارة إلى أن الأسباب الجذرية لمحنة ليبيا الحالية معروفة جيدا، على الرغم من أن شركاءنا يفضلون عدم ذكرها. إن الفوضى الحالية هي نتيجة مباشرة للتدخل العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي في عام ٢٠١١، عندما تم تحريف أحكام قرار مجلس الأمن ذي الصلة بشكل صارخ. فلم يتبق شيء من ليبيا. وتعرض البلد لتفكيك فعلي لكيان دولته، ودمر النظام الإداري للدولة، وانقلبت العلاقات بين الأقاليم والقبائل رأسا على عقب. وبعد أحد عشر عاما، لا نزال نحاول التغلب على الآثار الكارثية لتلك الفترة، وبالتالي فإن أي إعلانات تدعو إلى إرساء السلام مشكوك فيها على أقل تقدير. ونود أن نسترعي الانتباه إلى الموقف السلبي لممثلي المملكة المتحدة، في دورها بصفتها راع غير رسمي، الذين لم يحاولوا حتى عقد جلسة في المجلس في ضوء الأحداث الدامية التي وقعت في طرابلس – تماما كما يحدث حاليا في بغداد. يبدو أن زملاءنا الغربيين يهتمون أكثر بكثير بمواضيع أخرى، بما في ذلك ضمان استمرار إنتاج النفط، بدلا من اهتمامهم برفاه الليبيين والعراقيين العاديين وأمنهم.

ونؤكد مرة أخرى نهجنا الثابت الذي نتبعه للتوصل إلى تسوية سلمية في ليبيا. يجب أن يكون الدور المركزي في تنسيق معايير العملية السياسية من نصيب الليبيين أنفسهم، دون فرض أي وصفات خارجية جاهزة. ويجب أن يأخذ المخرج من الوضع المعقد الحالي شكل انتخابات وطنية معدة حسب الأصول تجرى على أساس شامل، لكن الساسة الليبيين لم يتوصلوا بعد إلى موقف مشترك بشأن الجوانب الإجرائية للانتخابات. وكما أظهرت التجربة مرارا وتكرارا، فإن تحديد مواعيد نهائية مصطنعة لا يفضي إلى تحقيق النتائج المرجوة. ونعتقد اعتقدا راسخا أنه في ظل الوضع الحرج الحالي، ينبغي لجميع الدول

التي لديها قدرة التأثير على الأطراف المتحاربة أن تبذل كل ما في وسعها لاستعادة النظام في ليبيا. ولا يخفى على أحد أن عددا من الدول المؤثرة لديها مصالح متنافسة في ليبيا، مما يعيق جهود تحقيق الاستقرار هناك.

ومن جانبها، ترحب روسيا بأي شكل تفاوضي يمثل حقا طريقا لإرساء السلام، بدلا من المشاريع الجيوسياسية غير المثمرة ذات الأهداف الخفية. وسيكون من المستحيل التوصل إلى حلول متوازنة بدون شمول الجميع، وهذا المبدأ نفسه هو الأساس لنجاح عملية المصالحة الوطنية، التي تفترض مسبقا مشاركة جميع القوى السياسية الرائدة في البلد، بما في ذلك ممثلو النظام السابق. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود الاتحاد الأفريقي لتنظيم مؤتمر معني بالمصالحة الوطنية يشمل جميع الليبيين. وسنحاول تقديم كل ما في وسعنا من مساعدة لتنفيذ تلك الخطوة. وفيما يتعلق بمسألة القضاء على الوجود العسكري الأجنبي، ما فتئنا ندعو دائما إلى انسحاب كل الجماعات المسلحة والوحدات العسكرية غير الليبية دون استثناء بشكل متزامن ومتوازن وتدريجي ومرحلي، حتى لا نقوض ميزان القوى.

ونحن على اقتناع بأن الدور المركزي في تعزيز التسوية الليبية ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة، التي تظل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا هي أهم أدواتها. ومما يؤسف له أن البعثة لا تزال تعمل اليوم بدون قائد مكلف من مجلس الأمن، وهو أمر قاتل بالنسبة لفعاليتها. وعلى خلفية الحكومتين المزدوجتين بحكم الأمر الواقع والتهديد المتفاقم المتمثل في نشوب نزاع مسلح واسع النطاق، من غير المقبول ترك وجود الأمم المتحدة في ليبيا بدون وسيط يتمتع بالمكانة والسلطة المناسبتين.

ونأمل في تعيين ممثل خاص جديد للأمين العام ورئيس لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في أقرب وقت ممكن. وقد وافقنا على المرشح الذي اقترحته الأمانة العامة. ومما لا شك فيه أن ذلك الفرد سيكون قادرا على المساعدة في كسر الجمود الحالي في العملية السياسية والجمع بين المبادرات والأفكار القائمة واستخدامها بالطريقة الصحيحة. ومن المهم أن يحظى الشخص المعين بدعم الفاعلين الرئيسيين في ليبيا والمنطقة، فضلا عن موافقة أعضاء مجلس الأمن.

السيدة كمبوج (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها اليوم وأرحب بحضور سفير ليبيا جلسة اليوم.

إن الجمود السياسي في ليبيا وانتشار الجماعات المسلحة بسبب ذلك مدعاة للقلق. وكما نكرر باستمرار، لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري أو مسلح للمسائل التي تواجه البلد. ولذلك، يتحتم على الأطراف المعنية أن تحل جميع المسائل السياسية المعلقة سلميا، مع مراعاة المصالح الأكبر للشعب الليبي. ونأمل أن تعمل جميع الأطراف معاً لصون السلام والاستقرار في ليبيا. والأولوية العاجلة لليبيا تتمثل في إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في أقرب وقت ممكن بطريقة حرة ونزيهة وشاملة للجميع وذات مصداقية. وفي ذلك الصدد، من المخيب للآمال أن توافق الآراء لا يزال بعيد المنال بين الأطراف بشأن التدابير الانتقالية التي تحكم الفترة المؤدية إلى الانتخابات الوطنية. ونأمل أن تحل جميع المسائل المعلقة وأن يتم التوصل إلى توافق في الآراء على الأساس الدستوري لإجراء الانتخابات من دون إبطاء.

ولا يزال يساورنا القلق إزاء عودة النشاط الإرهابي إلى الظهور في ليبيا، ونكرر التأكيد على أنه يجب عدم السماح للجماعات الإرهابية والكيانات التابعة لها بالعمل في ليبيا دون رادع. إن الإرهاب النابع من ليبيا ستكون له حتما آثار تمتد إلى منطقة الساحل، ولذلك من المهم للمجتمع الدولي أن يركز عليه وأن يقضي عليه في مهده في مرحلته الحالية من أجل تجنب العواقب الجانبية اللاحقة في القارة الأفريقية الأوسع نطاقا.

إن الحالة في ليبيا والحشد المسلح يسلطان الضوء مرة أخرى على الضرورة الحاسمة للانسحاب التام والكامل للقوات الأجنبية والمرتزقة. ولم نر بعد علامات على إحراز تقدم ملموس على تلك الجبهة. إن استمرار وجود القوات الأجنبية والمرتزقة يضر بالسلام والاستقرار في البلد والمنطقة. ووقعت انتهاكات صارخة لحظر الأسلحة في ليبيا.

وفي ذلك الصدد، أكد فريق الخبراء المعني بليبيا التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشكل قاطع في تقريره الأخير ما يلي:

”أما ما تبقى من التدريب الذي تقدمه تركيا إلى القوات الموالية لحكومة الوحدة الوطنية فهو عسكري أو بحري بطبيعته، ومن ثم فهو يشكل انتهاكا للفقرة ٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).“ (S/2022/427، الفقرة ٧٧)

علاوة على ذلك، وفي التقرير نفسه، فإن فريق الخبراء

”لاحظ استمرار وجود مقاتلين سوريين مدعومين من تركيا في معسكرات القوات الموالية لحكومة الوحدة الوطنية في طرابلس.“ (المرجع نفسه، الفقرة ٣٠)

وهذا التجاهل الصارخ لقرارات مجلس الأمن بشأن ليبيا مدعاة للقلق الشديد. كما أن هذه الأنشطة تنتهك اتفاق وقف إطلاق النار الذي وافقت عليه الأطراف الليبية نفسها في عام ٢٠٢٠، ونعتقد أننا نشهد في ظل الجمود السياسي المستمر الآثار السلبية لهذه الأعمال.

ونكرر التأكيد على ضرورة حماية سيادة ليبيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ويجب أن تكون العملية السياسية بقيادة ليبية كاملة ومملوكة لها، من دون إملاء أو تدخل خارجي. لقد ارتبطت الهند تقليدياً بعلاقات وثيقة ومفيدة للطرفين مع الشعب الليبي، وما زلنا ملتزمين بدعم ليبيا والشعب الليبي في مسعاهما إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على ما قدمته من معلومات مستكملة عن الحالة الراهنة في ليبيا. كما أشكر السفيرة كمبوج على إحاطتها، وترحب الولايات المتحدة بقيادتها للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

نجم العنف الذي اندلع في طرابلس يومي السبت والأحد عن الفشل الذريع للقادة السياسيين الليبيين في وضع الصالح العام فوق مصالحهم السياسية والعمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل للشعب الليبي. على مدى أشهر، تخللت الخطابات التحريضية وحوادث العنف المتفرقة بين الميليشيات والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية وضعا قائما متوترا وغير مستدام. وفي مناسبتين، الأولى في أيار/مايو والآن مرة أخرى في عطلة نهاية الأسبوع الماضي، شهدنا تعليقات تحريضية وإجراءات أحادية الجانب تتصاعد إلى عنف مفتوح، حيث أودى الحادث الأخير بحياة المدنيين ودمر المنازل والمباني. ويساور الولايات المتحدة قلق عميق إزاء استمرار عدوانية القادة المتنافسين ومناورات الميليشيات لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية، فضلا عن استمرار تدفق الأسلحة وغيرها من المعدات العسكرية إلى البلد، في انتهاك لحظر الأسلحة.

يتبدد أمل الشعب الليبي في إمكانية تنحية القادة الليبيين الأطماع الشخصية جانباً والتوصل إلى اتفاق على إطار دستوري للانتخابات من شأنه أن يمنح الليبيين فرصتهم المشروعة لاختيار قادتهم سلميا. يفقد الشعب الليبي الأمل في أن يصبح بلدهم خاليا من الفساد والنفوذ الأجنبي وقواتهم المسلحة موحدة وينسحب المقاتلون الأجانب والقوات الأجنبية والمرتزقة. إنه محروم من الخدمات العامة الأساسية بينما يبرم الأقوياء صفقات لتقسيم عائدات الهيدروكربون وفقا لمصالحهم الخاصة – وخاصة مصالح الميليشيات التي تسيطر عليها مختلف الفصائل – مما يسلب الشعب الليبي ثروته الوطنية. وفي الوقت نفسه، انخفضت الفرص الاقتصادية لليبيين بسبب عدم اليقين بشأن مستقبل البلد.

يذكرنا عدم الاستقرار المستمر هذا بالحاجة الملحة إلى التعيين الفوري لممثل خاص جديد للأمين العام في ليبيا من أجل استئناف جهود الوساطة، بدعم موحد من المجتمع الدولي، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن. ولا تزال قيادة الأمم المتحدة بشأن الملف الليبي ضرورية لإعادة إرساء الاستقرار وإحراز تقدم في العملية السياسية. وستواصل الولايات المتحدة دعمها الكامل لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى ضمان إطار دستوري للانتخابات وجدول زمني محدد ليوم الانتخابات. ونكرر التأكيد على أن الأشخاص الذين يعرقلون أو يقوضون العملية السياسية، بمن فيهم الذين يقدمون الدعم للجماعات المسلحة أو الشبكات الإجرامية من خلال الاستغلال غير المشروع للنفط الخام أو أي موارد طبيعية أخرى في ليبيا، قد يخضعون لجزاءات تفرضها الأمم المتحدة.

تحت قيادة المستشارة الخاصة السابقة ستيفاني ويليامز، أحرز وفدا مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة تقدما هاما في قضايا الانتخابات. ونحث عقيلة صالح، رئيس مجلس النواب، وخالد المشري، رئيس المجلس الأعلى للدولة، على مواصلة جهودهما من خلال المشاركة البناءة مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثل الخاص، بمجرد تعيينه أو تعيينها، لوضع الصياغة النهائية لمتطلبات الأهلية للمرشحين الذين يخوضون الانتخابات الرئاسية والالتزام بجدول زمني للانتخابات.

إن ليبيا على حافة الهاوية. وندعو جميع الأطراف في ليبيا إلى الامتناع عن العنف وعن الأعمال التي من شأنها أن تؤدي إلى العنف. ونهيب بجميع الذين يخاطرون مرة أخرى بجرهم إلى العنف إلقاء أسلحتهم. وندعو الأطراف خارج ليبيا التي شجعت العنف من خلال تقديم الدعم السياسي والمالي والعسكري إلى وقف تدخلها واحترام حظر الأسلحة. وندعو جميع الأطراف إلى الابتعاد عن مسار الحرب والعمل معا من أجل تحقيق السلام والاستقرار.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على معلوماتها عن التطورات الأخيرة في ليبيا، وكذلك السفيرة كمبوج على عرضها التقرير عن أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

إننا نشعر بالغضب الشديد إزاء ازدياد أعمال العنف في الأيام القليلة الماضية والاستخدام الفظيع للأسلحة الثقيلة في الأحياء المكتظة بالسكان في العاصمة الليبية. ونأسف للخسائر في الأرواح في آخر موجة من العنف العقيم، ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى. فحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية التزام يجب أن تحترمه جميع الأطراف في جميع الظروف، وهذا أمر يجب إعادة ذكره مرارا وتكرارا.

والقتال الدائر في الأيام القليلة الماضية كان متوقعا منذ زمن طويل. وقد أدى المأزق السياسي الذي طال أمده إلى تفاقم الفراغ في الشرعية الذي أدى بدوره إلى تفاقم الحالة الأمنية المتقلبة بشكل متزايد في ليبيا. ومن المؤسف أن ما نواجهه اليوم هو أسوأ استعراض ممكن للتنافس المؤسسي من خلال الميليشيات. وتولد الانقسامات والجمود في ليبيا انطباعا خاطئا بأن من الممكن تسوية الأزمة التي طال أمدها بفرض حل بدلا من الحوار والتوافق والعملية السياسية. وتظهر هذه الأحداث المأساوية في طرابلس بوضوح أن مستقبل البلد يرتبط ارتباطا وثيقا بنجاح العملية السياسية وإجراء الانتخابات الوطنية. إن القرار بشأن من ينبغي أن يدير البلد والكيفية التي ينبغي بها توزيع ثرواته لا يمكن أن تُحسم، ولن تُحسم، بالبنادق بل عن طريق الاقتراع، وليس بالرجال الأقوياء بل عن طريق الإرادة الحرة للشعب. وندين بشدة جميع الأعمال التي تؤدي إلى عدم الاستقرار وانعدام الأمن والعنف، وأي شكل من أشكالها. ونشجب استخدام القوة لأغراض سياسية ولتحقيق مكاسب سياسية.

وبينما يجب أن يتوقف التدخل الأجنبي في ليبيا، فإننا نحض جميع الأطراف على الاستفادة من الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لكفالة التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار واستئناف العملية السياسية. ومع الاحترام الكامل للسيادة الليبية، تؤكد ألبانيا من جديد دعمها لجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة لتيسير الحوار فيما بين الليبيين الذي تمس الحاجة إليه للخروج من المأزق الحالي. ويجب على أصحاب المصلحة الليبيين أن يضعوا رفاه الشعب الليبي في المقام الأول وفوق مصالحهم الضيقة. ويشمل ذلك احترام حقوق الإنسان لجميع الليبيين. ونكرر تأكيد اعتقادنا الراسخ بأن الانتخابات في ليبيا هي السبيل الوحيد لإنصاف معاناة الشعب الليبي والعمل على تلبية مطالبته بالديمقراطية واحترام حقه في الموارد والثروات الوطنية. ولن تتمكن سوى حكومة منتخبة وشرعية من التعامل مع الاحتياجات الملحة للشعب الليبي، وتلبية تلك الاحتياجات، الأمر الذي يجعل العملية الانتخابية مسألة ذات أولوية مطلقة.

ونشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام لإيجاد مرشح مناسب لمنصب الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا والمضي قدما صوب إيجاد حلول متوازنة وجامعة ومستدامة للحالة في ليبيا. ونكرر دعمنا لعملية يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها، بتيسير ووساطة الأمم

المتحدة. وتظهر الأحداث مؤخرا أن كل يوم يمر دون إيجاد حل هو يوم ضائع بالنسبة لليبيا. والأمر متروك لليبيين والطبقة السياسية في ليبيا للتأكد من أن كل يوم مهم.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وغانا وكينيا. ونشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والسفيرة روشيرا كمبوج، رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا على إحاطتيهما. ونرحب بمشاركة السفير السني، الممثل الدائم لليبيا.

يساورنا قلق بالغ إزاء الاشتباكات التي اندلعت في طرابلس في الأيام القليلة الماضية. ونتقدم بأحر تعازينا للأسر المكلومة، وندعو إلى الوقف الفوري للعنف. وندعو قادة ليبيا إلى الاستجابة لرغبة شعبهم في تحقيق السلام والأمن. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تبني الاعتقاد كليا بأن مصير الشعب الليبي هو وحدة الصف، وبالتالي القبول بأنه لن يقوم أي طرف من أطراف الانقسام السياسي، سواء في طرابلس أو بنغازي، باحتكار القوة أو الهيمنة السياسية. وقد يبدو أن هذه الاشتباكات توفر مزايا مؤقتة، ولكن هذا وهم خطير. وكل ما تقدمه حقا هو إعطاء الفرصة للمستفيدين من عكس اتجاه مسار المصالحة. ولذلك، فإننا ندعو إلى وضع حد لجميع الخطابات التحريضية التي يدلي بها القادة السياسيون، فضلا عما يقابلها من تزايد حركة الجماعات المسلحة وتعبئتها.

ونوصي جميع الأطراف باتباع دور الوساطة الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وغيره من أشكال الدعم الدولي في هذا الصدد. وندعو أيضا ليبيا إلى الاستفادة من عرض الاتحاد الأفريقي تماشيا مع القرار ٢٦٤٧ (٢٠٢٢). ويتماشى ذلك أيضا مع التزام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي تم الإعراب عنه في بيانه المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه. ونتطلع إلى التعيين السريع لممثل خاص أفريقي للأمين العام. لقد حان الوقت لتقديم وساطة مستدامة مقبولة من جميع الأطراف من أجل تمكين ليبيا من إنهاء مرحلتها الانتقالية وانتخاب حكومة شاملة للجميع. ولكي تكون الانتخابات موثوقة، فإنها تتطلب أساسا دستوريا ثابتا يتم اعتماده من خلال الحوار الشامل للجميع وتوافق الآراء. وندعو جميع الأطراف الليبية المعنية إلى بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى هذا النوع من الإطار الدستوري.

وندرك بألم أنه بينما نحث الليبيين على بذل قصارى جهدهم لحل خلافاتهم، فإنه يتعين عليهم التعامل مع المصالح الخارجية التي تقوض سعيهم إلى تحقيق الوحدة. وندعو القيادة السياسية والشعب الليبي إلى اتخاذ القرار الشجاع لمقاومة تلك التأثيرات الخارجية. لقد عانت ليبيا بما فيه الكفاية. وعانت أفريقيا بما فيه الكفاية. وحان الوقت لأن نقاوم بشكل جماعي تقسيمنا بسبب المصالح الأجنبية القوية التي لا تهتم إلا بمكاسبها، وإجراء مناورات ضد بعضها البعض. ونطالب بالانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة من الأراضي الليبية. إن استمرار وجودها يقوض السلامة الإقليمية لليبيا ويقوض سلام وأمن الشعب الليبي. ونشيد باللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ على عملها بالمساعدة في الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار، ونحثها على المضي قدما في تنفيذه وإعادة توحيد القوات المسلحة. ونحث على التعاون الوثيق بين ليبيا والأمم المتحدة والبلدان المجاورة والاتحاد الأفريقي في رصد انسحابها لتجنب نقل النزاع المسلح إلى المنطقة، وكفالة تنفيذ ما يقابلها من الأعمال المتمثلة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مختلف بلدان المنشأ.

وللحفاظ على أصول ليبيا المجمدة من أجل الأجيال القادمة في البلد، وإدراكا منا للمصالح الخارجية المتنافسة على موارد ليبيا وثرواتها، نحث على أن يتم اتخاذ أي إجراء بشأن تلك الأصول بالتشاور مع السلطات الليبية. وندعو أيضا إلى حماية قطاع النفط الليبي من التسييس والتلاعب من جانب التأثيرات الخارجية.

ولا نزال نشعر بالانزعاج إزاء استمرار المعاملة اللاإنسانية للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء سواء في البر أو البحر. ونطالب المتورطين، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بوقف هذا الانتهاك لحقوق الإنسان. ونريد أن نرى الأمم المتحدة ترصد عن كثب الموارد

وقنوات المعلومات التي تمكنها، ونتوقع أن يلقي تقرير الأمين العام عن تهريب المهاجرين مزيدا من الضوء على هذه المسألة. وندعو أيضا إلى النظر في سبل أكثر عملية لمعالجة أسبابها الجذرية.

وأخيرا، نؤكد مجددا احترامنا لسلامة أراضي ليبيا وسيادتها ودعمنا لعملية سلام يقودها الليبيون ويملكون زمامها حقاً.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أشكر السيدة ديكارلو والسفيرة كمبوج على إحاطتيهما الوافيتين. ونرحب بمشاركة السفير طاهر السنّي في جلسة اليوم، ونشكره على إحاطته المهمة بشأن الوضع في ليبيا.

ونعرب عن خالص تعازينا ومواساتنا له وللشعب الليبي وعائلات الضحايا المدنيين جراء اشتباكات طرابلس الأخيرة، وكذلك ضحايا حادثة صهريج الوقود التي وقعت في بلدية بنت بية بداية الشهر الحالي. وللأسف، تشكل مثل هذه الحوادث وغيرها، جانبا آخر من المعاناة اليومية للشعب الليبي الشقيق الذي لا تزال تتوالى عليه المصاعب والأزمات، وفي مقدمتها المسائل المتعلقة بتوفير الطاقة والمياه والكهرباء وارتفاع أسعار السلع الأساسية، في الوقت الذي أصبح فيه الوضع الأمني خطيرا، لا سيما مع استمرار المواجهات المسلحة، خاصة في العاصمة.

وعليه، أدانت دولة الإمارات أعمال العنف المسلح الأخيرة في ليبيا، ودعت كافة الأطراف إلى وقف العمليات العسكرية بشكل فوري.

ونؤكد أهمية خروج كافة الجماعات المسلحة والمليشيات من المناطق المدنية في مدينة طرابلس على نحو عاجل وكفالة أمن وسلامة المدنيين العزّل، خاصة النساء والأطفال، والمرافق المدنية والطبية وعدم تعريضهم للمزيد من الخطر. ونذكّر هنا الجهات المعنية وكافة الأطراف في دولة ليبيا بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني. وندعوهم كذلك إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والاستماع لصوت العقل والحكمة للخروج من الأزمة الراهنة. وتحث دولة الإمارات على نبذ الفرقة وإعادة التهدئة وتغليب لغة الحوار الجاد والمصلحة الوطنية لإعادة الأمن والاستقرار إلى ليبيا، إذ أن الرجوع للاشتباكات والتصعيد ليس حلا ولن يعود إلا بالخراب على كافة الليبيين. واستعراضا للحالة الراهنة، نود أن نركز في بياننا على أربعة جوانب هامة.

أولا، ندعو كافة الأطراف الليبية إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتوحيد المؤسسات العسكرية ومعالجة حالة الانفلات والاقتتال بين الجماعات المسلحة في طرابلس وضواحيها. ونؤيد هنا ما ورد في البيان الصادر عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشأن الوقف الفوري للأعمال العدائية. ونعيد التأكيد في هذا السياق على موقف دولة الإمارات الثابت بشأن أهمية انسحاب كافة القوات والمقاتلين الأجانب والمرتزقة من ليبيا على نحو متزامن ومرحلي وتدريجي ومتوازن. وندعو أيضا للحفاظ على المكاسب الناتجة عن اتفاق الوقف الشامل لإطلاق النار ومخرجات خارطة الطريق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثانيا، حان الوقت لكي تقدم الأطراف الليبية التنازلات اللازمة للتوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الخلافية المتبقية في مشروع الدستور، ومن ثم إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية. ثانيا، لقد آن الأوان للفرقاء في ليبيا تقديم التنازُلات المطلوبة بهدف التوصل لاتفاق حول النقاط الخلافية المتبقية في مسودة الدستور، ومن ثم عقد الانتخابات البرلمانية والرئاسية، بوصفها خطوات ضرورية لإنهاء الجمود في العملية السياسية، فبعد مجريات الفترة الأخيرة، بات واضحا ومعلوما للجميع الأسباب التي تعرقل العملية الانتخابية، والتي بدورها أصبحت رهينة لتجاذبات وتحالفات ومصالح متغيرة لا تخدم تطلعات الشعب الليبي ورغبة ما يقارب ثلاثة ملايين ليبي من رجال ونساء وشباب سجلوا للمشاركة في الانتخابات. وننوه أيضا بأهمية مشروع المصالحة الوطنية القائم على مبادئ الملكية والشمولية الليبية، الذي يقوده المجلس الرئاسي. فهو يضطلع بدور أساسي في دعم العملية السياسية واستدامة السلام في كل مناطق ليبيا.

ثالثا، يجب أن تظل حقوق الشعب الليبي والحفاظ على ثرواته وأصوله المجمدة أولوية قصوى وينبغي صونها وفقا لقرارات مجلس الأمن مع مراعاة مشاغل الجانب الليبي بشأنها. ونرحب هنا بكافة الخطوات المتخذة لتوحيد المؤسسات المالية والحيوية وتحييدها، بما

في ذلك قطاعي الطاقة والنفط. وبينما نولي الأهمية للأوضاع الأمنية والسياسية، لا يجب إغفال الوضع الاقتصادي الذي يضطلع بدور هام أيضا في دعم استقرار البلد.

رابعا، نتطلع إلى أن يعين الأمين العام ممثله الخاص إلى ليبيا، بحيث يقود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من طرابلس ويحظى بدرجة كافية من التوافق ليدعم الليبيين في نزع فتيل التوترات وتعزيز مسار العملية السياسية والمسارين الأمني والاقتصادي.

وختاما، نؤكد على أن الشعب الليبي الشقيق يستحق العيش في سلام. وعليه، نأمل أن تضع كافة الأطراف في ليبيا بعين الاعتبار التدابير التي تحقق طموحات هذا الشعب في إحلال السلام والأمن والتنمية في ليبيا.

السيدة غاسري (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أتوجه بالشكر أيضا إلى وكيلة الأمين العام ورئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا على إحاطتيهما. وأرحب أيضا بالممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

وعلى غرار الآخرين، تتابع فرنسا بقلق تجدد التوترات في ليبيا. ويدل العنف الذي اندلع في طرابلس في الأيام القليلة الماضية على أن الحالة الراهنة لا يمكن أن تستمر. وندعو جميع الجهات المعنية إلى الامتناع عن العنف والامتثال الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. ونشجع جميع الجهات المعنية الليبية على المشاركة في حوار بناء بهدف تخفيف حدة التوترات والحفاظ على وحدة البلد واستقراره. وتكرر فرنسا التأكيد على الحاجة الملحة إلى التوصل إلى حل سياسي مجد، فهو ما سيمكّن تشكيل حكومة موحدة وشاملة للجميع يمكنها أن تمارس سلطتها في جميع أنحاء البلد وأن تنظم وتكفل إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية آمنة في أقرب وقت ممكن. وندعو الجهات المعنية الليبية إلى وضع اللمسات الأخيرة على الأساس الدستوري اللازم لإجراء تلك الانتخابات دون تأخير.

وعلى الصعيد الأمني، من الأهمية بمكان الحفاظ على مكاسب اتفاق وقف إطلاق النار – وتأتي حرية التنقل في جميع أنحاء الأراضي الليبية في المقام الأول فضلا عن الحوار بين الجهات الرئيسية المعنية بالأمن. وذلك أمر أساسي لبدء عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإحراز تقدم في تنفيذ خطة انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة. ويجب أيضا احترام حظر توريد الأسلحة احتراما كاملا. وتقف فرنسا على أهبة الاستعداد للإسهام في جميع تلك التدابير، فضلا عن الجهود المبذولة لتوحيد القوات المسلحة الليبية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يشكّل استئناف إنتاج النفط خطوة إيجابية إلى الأمام يجب كفالة استمرارها. وتجدد فرنسا دعوتها إلى تنفيذ آلية عادلة وشفافة لإعادة توزيع عائدات النفط لصالح جميع السكان.

ولا تزال فرنسا تشعر بالقلق إزاء انتهاكات حقوق المهاجرين واللاجئين وستواصل العمل بغية مكافحة الإفلات من العقاب. ونشير إلى أن المسؤولية الرئيسية في ذلك الصدد تقع على عاتق السلطات الليبية. وسنعمل مع جميع أعضاء مجلس الأمن لكفالة تمديد الإذن باعتراض السفن المشتبه في تهريبها المهاجرين قبالة سواحل ليبيا في سبتمبر/أيلول.

وفي الختام، من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن يكون للمجلس والأمم المتحدة وجود في الميدان، ولهذا السبب تدعو فرنسا إلى التعجيل بتعيين ممثل خاص للأمين العام في ليبيا، وتدعو جميع الجهات المعنية إلى إبداء المرونة اللازمة لتيسير هذا التعيين الذي طال انتظاره.

السيد أوتشوا مارتينيس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): في المستهل، أتقدم بالشكر إلى وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والسفيرة روشيرا كامبوج على إحاطتيهما.

تشعر المكسيك بقلق عميق إزاء الاشتباكات المسلحة التي وقعت في نهاية الأسبوع الماضي في طرابلس. ونأسف بشكل خاص لسقوط قتلى في صفوف المدنيين وللأضرار التي لحقت بالمستشفيات وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية. وندعو مجلس الأمن إلى إدانة العنف والمطالبة باحترام اتفاق وقف إطلاق النار والقانون الدولي الإنساني. وتبين هذه المحاولة العقيمة لكسر الجمود السياسي بالقوة الثمن الباهظ

الذي دفعه المدنيون مقابل الجمود الذي أصاب المفاوضات بشأن الإطار القانوني لإجراء انتخابات حرة وشاملة للجميع. ومن غير المقبول أن تكون حياة أكثر من ٦ ملايين ليبي وتراثهم معرضين للخطر باستمرار نتيجة لانتهازية الميليشيات والسلوك غير المسؤول لبعض الجهات الفاعلة السياسية، علاوة على لامبالاة المجتمع الدولي وتواطؤه في بعض الأحيان. ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الحالة التي يواجهها المهاجرون في ليبيا. وفي ضوء الحالة الراهنة، تود المكسيك أن تثير نقطتين.

أولا، لقد أظهر لنا تاريخ بلدي وتجربته فيما يتعلق بالنزاعات في أمريكا اللاتينية أن للتعبئة الإقليمية أهمية حاسمة في حل حالات مثل الحالة في ليبيا. ونرى أنه ينبغي للهيئات الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، أن تكثف جهودها لإحياء العملية السياسية في البلد، تمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة والمعايير المتفق عليها في منتدى الحوار السياسي الليبي. ويكتسي العمل الإقليمي أهمية بالغة نظرا لعدم قدرة المجلس على التوصل إلى اتفاق بشأن قيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وولايتها.

ثانيا، يؤكد بلدي مجددا أهمية مواصلة رصد الاتجار غير المشروع بالأسلحة ومنعه من خلال التطبيق الصارم للحظر الذي يفرضه المجلس. ونحث جميع الدول على التعاون لمنع الأسلحة والذخائر والمتفجرات من أن تفاقم العنف في ليبيا. وقد اتضحت العواقب الإنسانية للتدفق غير المسؤول للأسلحة خلال هذا النزاع، وذُكرنا مرة أخرى بإمكاناتها المدمرة في نهاية الأسبوع الماضي. وفي الوقت نفسه، سيشكّل انسحاب المقاتلين الأجانب والمرتزقة وتوحيد قوات الأمن الليبية أمرين حاسمين لاستمرار استقرار البلد.

وفي الختام، نرى أن التعجيل بتعيين ممثل خاص للأمين العام أمر حيوي لمواصلة العمل الرامي إلى التقريب بين الطرفين وقيادة جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وندعو الأعضاء إلى اتخاذ موقف بناء ومرن حتى تتمكن البعثة من المساهمة في إحلال السلام والاستقرار في ليبيا والمنطقة بأسرها.

السيدة موران (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطتين، وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفيرة كمبوج، الممثلة الدائمة للهند، بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. وأرحب أيضا بمشاركة ممثل ليبيا في هذه الجلسة.

إن المواجهات العنيفة التي شهدناها في طرابلس في الأيام الأخيرة تثير قلقا بالغا ولا تؤدي إلا إلى زيادة التوترات بينما تلحق خسائر فادحة بالسكان المدنيين. ونحن نتعاطف مع أولئك الذين فقدوا أحباءهم أو أصيبوا بجروح خلال اليومين الماضيين. ونرفض رفضا قاطعا جميع المحاولات الرامية إلى اكتساب الشرعية أو السيطرة على مؤسسات الدولة من خلال التهديد باستخدام القوة.

ونقول لقادة ليبيا إن الشرعية يمكن أن تأتي فقط من الشعب الليبي ومن صناديق الاقتراع. ولا يمكن معالجة المأزق التنفيذي الحالي إلا من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع. كان ينبغي أن تكون حقيقة تسجيل ٣ ملايين ليبي أنفسهم للتصويت في كانون الأول/ديسمبر حافزا كافيا للتوصل إلى اتفاق بشأن طريق للمضي قدما، والاستفادة من التقدم المحرز في القاهرة وجنيف. يواجه الليبيون اليوم ظروفا معيشية متدهورة بشكل متزايد، مع تقليص حصولهم على الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والغذاء والرعاية الصحية، بشكل خطير. إنهم لا يريدون ولا يستطيعون التعامل مع نزاع آخر. وهناك حاجة ماسة إلى حوكمة مسؤولة وشفافة. ومن الأمور الأساسية أيضا وجود قضاء مستقل وموحد. ونأمل أن يسهم القرار الأخير بإعادة تفعيل الدائرة الدستورية في حماية حقوق الليبيين وحرياتهم، مما يمهد الطريق نحو إجراء انتخابات بأسرع ما يمكن.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في ليبيا، بما في ذلك التقارير الأخيرة التي تفيد بحالات احتجاز تعسفي واختفاء قسري في فترة مظاهرات تموز/يوليه/ويتعرض مستقبل ليبيا الديمقراطي للخطر بسبب القيود المتزايدة المفروضة على المجتمع المدني، والتي تشمل للأسف زيادة في حالات نشر خطاب الكراهية عبر الإنترنت والتحريض على العنف الذي يستهدف الناشطات. ونحن ندين تلك

الأعمال المؤسفة. ويجب ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية وآمنة في الحياة العامة، بما في ذلك في العملية الانتخابية في المستقبل. ونردد البيانات التي أدلت بها المستشارة الخاصة السابقة ستيفاني وليامز التي دعت فيها إلى رفع أصوات الشباب في ذلك الصدد أيضا.

إن القيود المفروضة على أنشطة المنظمات الدولية العاملة مع المهاجرين تثير القلق بشكل خاص في ضوء استمرار منع وكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني من الوصول إلى مراكز الاحتجاز. وتكشف التقارير الأخيرة للأمين العام والبعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا عن الانتهاكات البغيضة لحقوق الإنسان والشواغل الإنسانية والمتعلقة بالحماية التي يواجهها المهاجرون واللاجئون في ليبيا. وندعو السلطات إلى منح إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل بدون تأخير لجميع المحتاجين إلى المساعدة. كما ندعو مجلس الأمن إلى تجديد القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥) بالإجماع بشأن تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر في الشهر المقبل.

لقد مر ما يقرب من عامين منذ أن حقق اتفاق وقف إطلاق النار استقرارا هشا لليبيين الذين أنهكتهم الحرب. لقد حان الوقت منذ فترة طويلة الآن لتنفيذ ذلك الاتفاق تنفيذا كاملا. ونرحب بالتقدم المحرز خلال اجتماع عقد في وقت سابق من هذا الشهر بين اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في سرت وتفعيل غرفة العمليات المشتركة. ونأمل أن نرى متابعة سريعة للتقدم المحرز، بما في ذلك ما يتعلق بخطة العمل لانسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة.

وأخيرا، كلف المجلس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (انظر S/PV.9025) في نيسان/أبريل بتنفيذ إصلاحات هامة أوصى بها الاستعراض الاستراتيجي. وهناك حاجة إلى ممثل خاص على أرض الواقع للاضطلاع بتلك المهمة الحيوية وتوجيه هذه البعثة خلال هذه المرحلة الحساسة من عملية الانتقال في ليبيا. ونعرب عن امتناننا لرئيس البعثة بالإنابة زينينغا على جهوده المستمرة، ونغتنم هذه الفرصة أيضا للتنويه مرة أخرى بالعمل الممتاز الذي قامت به ستيفاني وليامز في دورها كمستشارة خاصة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للصين.

أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفيرة كمبوج، ممثلة الهند، بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على إحاطتيهما. وأرحب بحضور الممثل الدائم لليبيا، السفير السني، في هذه الجلسة. وأود أن أدلي بالنقاط الأربع التالية:

أولا، دخلت الأزمة الليبية عامها الحادي عشر. وتحققت الحالة السلمية الراهنة بشق الأنفس، ولذلك ينبغي أن تعتز بها الأطراف الليبية بشكل خاص. ومع ذلك، أسفرت الاشتباكات الأخيرة في طرابلس عن سقوط أكثر من ٢٠٠ ضحية، وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء ذلك. وندعو الأطراف الليبية إلى وضع مصالحها الوطنية ومصالح الشعب في المقام الأول، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وحل خلافاتها سلميا من خلال الحوار والمفاوضات، وعدم ادخار أي جهد لتجنب العنف. وتؤيد الصين اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ في مواصلة الاضطلاع بدورها الحاسم في الحفاظ على وقف إطلاق النار وتيسير انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة. ونأمل أن يؤدي انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا إلى إحراز تقدم شريطة كفالة توازن القوى.

ثانيا، الطريقة الوحيدة القابلة للتطبيق لحل الأزمة الليبية هي من خلال الوسائل السياسية. وترحب الصين بتوصل الأطراف في ليبيا إلى اتفاق بشأن معظم البنود الواردة في الإطار الدستوري للانتخابات. ونأمل أيضا أن تحافظ على زخم الحوار والمفاوضات الذي شوهد خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق وأن تسعى إلى التوصل إلى حل وسط واتفاق في الإطار الدستوري من دون إبطاء، بغية تهيئة الظروف المواتية لإجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن. إن التزام الأطراف الليبية بتعزيز المصالحة وإعادة بناء الثقة المتبادلة سوف يفضي إلى تعزيز العملية السياسية. وترحب الصين بعقد الأطراف الليبية اجتماعا تحضيريا بشأن المصالحة في جمهورية الكونغو تحت رعاية الاتحاد

الأفريقي والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مرحلة العمل المقبلة. ونحن واثقون من أن ليبيا سوف تسترشد بتجربة أفريقيا الغنية في مجال المصالحة وسوف تستفيد منها.

لقد كان التدخل الخارجي سببا جذريا رئيسيا لعدم إيجاد حل للقضية الليبية طوال هذه السنوات. وينبغي أن يلتزم المجتمع الدولي بمبدأ العملية السياسية التي يقودها الليبيون ويملكون زمامها، وأن يستمع بإخلاص إلى شواغل الأطراف الليبية وأن ينظر فيها، وأن يقدم إلى ليبيا مساعدة بناءة ويتجنب فرض حلول من الخارج.

ثالثا، إن الأمم المتحدة هي القناة الرئيسية لتقديم المساعي الحميدة في ليبيا، وينبغي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن تؤدي دورا نشطا في تعزيز الحوار والمفاوضات بين الأطراف الليبية. ومن شأن التعيين السريع لممثل خاص للأمين العام أن يزيد من قدرة الأمم المتحدة على بذل مساعيها الحميدة وإعادة هذه البعثة إلى أدائها الوظيفي الكامل. إن حقيقة أن المنصب ظل شاغرا لفترة طويلة أمر له دلالته البالغة فيما يتعلق بالتعقيد والحساسية المحيطين بالمسألة الليبية. وتشجع الصين الأمانة العامة على تكثيف اتصالاتها ومشاوراتها وتعزيز الثقة المتبادلة مع الأطراف المعنية، بما في ذلك الأطراف المعنية مباشرة، وتأمل أن تمضي عملية تعيين الممثل الخاص قدما بأسرع ما يمكن.

رابعا، إن استعادة الاقتصاد وتنميته، وتحسين سبل عيش الناس هما الأداتان الرئيسيتان لتوطيد السلام والاستقرار في البلد. والنفط مصدر دخل مهم للاقتصاد الليبي. وترحب الصين بالاستئناف الكامل لإنتاج النفط الليبي وتحث الأطراف على زيادة مشاوراتها بشأن توزيع عائدات النفط لكفالة أن تعود أرباحها بالنفع على السكان كافة. ولدى ليبيا مخاوف منذ أمد طويل بشأن الخسائر التي تكبدتها أصولها المجمدة وطرحت مطالبات محددة. وينبغي للمجلس ولجنة الجزاءات دراسة هذه المسائل ومعالجتها بنشاط.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.